مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الاستراتيجية الامريكية واثرها على الوضع الامني والاجتماعي في العراق
اسم الكاتب: م.د. هيفاء احمد محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6848
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 19:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

---

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاستراتيجية الامريكية
واثرها على الوضع الامني والاجتماعي في العراق

المدرس الدكتورة
هيفاء احمد محمد(*)

المقدمة:

احتلت الولايات المتحدة العراق تحت دعوى امتلاكه أسلحة الدمار الشامل رغم أن فرق التفتيش لم تترك شبراً في العراق دون تنقيب مما يؤكد إن الإدارة الأمريكية كانت تعرف عدم امتلاك العراق لهذه الأسلحة. وقد أقدمت الولايات المتحدة على شن حروب على العراق ووجهت له ضربات عسكرية وحصاراً دام أكثر من١٢عاماً وبعد أن أنهك النظام السياسي والمجتمع في العراق تمت عملية اجتياحه التي لم تدم أكثر من٢٠ يوماً بسبب الفارق التكنولوجي بين القوتين.

وبعد احتلال العراق ظهر كذب الادعاءات الأمريكية فقد كانت وراء هذا الاحتلال أهدا عدة. ارتبطت بالإستراتيجية الأمريكية الكونية والاستراتيجية تجاه الشرق الأوسط بصورة خاصة، فهي أرادت إحكام سيطرتها على مناطق التدفق النفطي والسيطرة ايضاً على هذه المنطقة ذات الأهمية للإستراتيجية الأمريكية.

وما يهم دراستنا هو بحث اثر الإستراتيجية الأمريكية على الوضع الأمني الاجتماعي للعراق وسنتناول الموضوع من خلال بحث الإستراتيجية الأمريكية بصوره مختصرة وتنفيذها في العراق بعُيد احتلاله وأثرها على الوضع الأمني في العراق الذي شهد تدهوراً لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث والمعاصر، وكذلك الوضع الاجتماعي الذي تفاقمت أزماته في ظل الاحتلال.

وفرضية البحث هي أن للإستراتيجية الأمريكية دورها في تدهور أوضاع العراق، خاصة الاجتماعية والأمنية في:

المحور الأول: الوضع الأمني في العراق.

المحور الثاني: الوضع الاجتماعي في العراق.

(*) مدرس- قسم الدراسات الافريقية –مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

تمهيد: الإستراتيجية الأمريكية

ليس في وارد هذه الدراسة تقديم عرض لأهم مبادئ الإستراتيجية الأمريكية من باب أن اهتمامها بالشأن العراقي الداخلي، إلا أنها ستلقي الضوء على جوانب تراها وراء ما أصاب العراق من تدهور امني نتج عنه مآسي على الصعيد الاجتماعي وستبتدئ بما قبل أحداث ١١/ أيلول/ ٢٠٠١، والذي يوافق انهيار الاتحاد السوفيتي ونبتدئ برأي قدمه الكاتب الأمريكي (تشارلمرز جونسن) حيث يقول: ((مثل نهاية الحرب الباردة فرصة وأزمة للحكم الأمريكي العالمي، فرصة لان مناطق النفوذ السوفيتي أصبحت مكشوفة للتوسع الامبريالي وأزمة لان سقوط الاتحاد السوفيتي ألغى التبرير للنظام العالمي بوجود القواعد الأمريكية البحرية والحاميات والمناطق الإستراتيجية المحاذية لأراضي أجنبية ولم يكن هناك حل لهذه الأزمة إلا بهجمات ١١/أيلول/٢٠٠١ إذ توفر للإدارة الأمريكية عذر لتوسيع الهيمنة العسكرية الأمريكية كما سمحت الهجمات لأمريكا إن تتحلل من التزاماتها مع حلفائها)).حيث اختلفت رؤيتها لطبيعة وأفاق هذا التحالف[١].

وقد تعززت هذه الرؤيا في ظل نشاط جماعة المحافظين الجدد[٢] الذين برزوا خلال حقبة الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) الذين سعوا لتغيير السياسات الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة، خصوصاً تجاه الشرق الأوسط، إلا أنها بالمجمل استندت إلى البنود التي تضمنتها إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديد التي تم إعلانها في ٢٠/أيلول/٢٠٠٢، ((تضمنت عدم السماح بظهور قوى منافسة للولايات المتحدة إقليميا ودولياً وانتهاج أسلوب الضربة الاستباقية الوقائية ضد دولة يحتمل أن تصبح عدواً للولايات المتحدة مستقبلاً وتعد سياسة الحروب الاستباقية التي غير بها بوش سياسة الأمن القومي الأمريكي نتاجاً مهماً لتأثيرات المحافظين الجدد، وبهذا لم تعد الولايات المتحدة بحاجة للتعرض إلى هجوم كي تشن حرباً بل أنها تستطيع إن تشن الهجوم بعمل استباقي بمجرد الشعور بخطر محدق ويمكن الانفراد بالاستباق المتعدد والاختياري. ويسعى المحافظون الجدد الى التأكيد على الهيمنة الأمريكية على السياسة العالمية بوصفها القطب الوحيد. وستحاول من خلال هذه الهيمنة التعامل في مجال السياسة العالمية بدون أن تقيدها أو تحددها المؤسسات والأعراف الدولية))[٣].

وتقوم الإستراتيجية الأمريكية على أن تكون القوة الأمريكية قوية بما فيها الكفاية لثني الخصوم المحتملين عن بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الأمريكية أو تجاوزها وهي حالة يجب أن تكون دائمة بحيث يتعذر على أي دولة أو مجموعة دول إن تتحدى في أي وقت الولايات المتحدة كزعيم يبسط حمايته وينفذ إرادته بالقوة، وتؤكد أيضا على حق الولايات المتحدة في شن حرب وقائية لإزالة تهديد محتمل أو مختلق وملفق كل ذلك في سياق محافظة أقوى دولة في التاريخ على هيمنتها على العالم سواءاً باستخدام القوة أو

---

[١] نقلاً عن جون اكنبري وأوهام الإمبراطورية وتعريف النظام الأمريكي الحديث أبحاث إستراتيجية أمريكية، مجلة الشؤون الخارجية. مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، آذار نيسان/٢٠٠٤، ص٣.

[٢] للمزيد من التفاصيل عن المحافظين الجدد انظر سعد علي حسين، المحافظون الجدد والحرب الأمريكية هذا العراق، الملف السياسي، العدد ١٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ـ ص٢١ـ٢٢.

[٣] المصدر نفسه، ص ـ ص٢٢ـ٢٣.

التهديد باستخدامها[١]. واقتضت هذه الإستراتيجية الجمع بين الحضور العسكري المباشر والحروب الهجومية الاستباقية(وهذا ما حدث في العراق وأفغانستان)[٢].

وقد جاء احتلال العراق كتطبيق لأفكار المحافظين الجدد، وعندما اتخذ قرار الحرب على العراق كانت هناك أهداف أساسية يمكن إيجازها[٣]:

١. أن يكون العراق ميداناً أو محطة لإطلاق إستراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي .
٢. أن تكون الحرب على العراق زلزالاً يعمل على خلخلة المنطقة وبنيانها وعلاقاتها بحيث تحدث التغييرات التي تريدها الولايات المتحدة في المنطقة.
٣. إقناع المتشككين في داخل الولايات المتحدة والمنافسين في الخارج بان الولايات المتحدة قادرة على لعب دور القوة العظمى الوحيدة في العالم ولن تسمح لأية قوة أخرى بتحدي هذا الدور.
٤. تعد السيطرة على النفط العراقي أهم الدوافع الأمريكية للسيطرة على العالم. وكذلك فان للعراق موقعاً استراتيجياً مهماً وحيوياً حيث يفصل العراق بين تواجد قوات الناتو في تركيا والقوات المتواجدة في الخليج والسيطرة عليه تكمل هذا النقص في هذه الحلقة وفي حلقات أخرى في المنطقة وفي العالم[٤]. وكذلك دعم وتعزيز قدرة واشنطن في الهيمنة على العالم والسيطرة على عملية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية والتحكم استراتيجياً بمستهلكيه من دول العالم[٥].

وقد أقدمت الولايات المتحدة على غزو العراق في أواخر آذار عام ٢٠٠٣ وأعلن الرئيس جورج دبليو بوش انتهاء العمليات العسكرية الكبرى في أيار من العام نفسه، وأصبح العراق بذلك بلداً محتلاً بعد أن غزته قوات مسلحة أجنبية أسقطت نظامه السياسي ولم تعد هناك دولة قادرة على ممارسه اختصاصات السيادة[٦]، وبعد دخول القوات الأمريكية بغداد تركت الأوضاع الأمنية بدون ضبط وعم السلب والنهب في ظل الانهيار الذي أصاب الحكومة وقوى الأمن العراقية خلال الحقبة التي تلت الاحتلال.

ويرى المحلل الأمريكي انتوني كوردسمان إن المخططين العسكريين الامريكيين فشلوا في أن يقدروا على نحو دقيق الوضع الكلي في العراق قبل الاشتباك في الحرب وفي المخاطرة بحدوث مقاومة إذا لم تنفذ الولايات المتحدة مزيجاً من عمليات بناء الدولة وعمليات تحقيق الاستقرار... ويرى ايضاً إن وضع تقديرات إستراتيجية سليمة في خوض الحرب هي مسؤولية عند مستوى سياسي اعلى، وفي حالة العراق كانت تلك مسؤولية

---

[١] إبراهيم غرايبة، الهيمنة أم البقاء(السعي الأمريكي على العلم)، ٢٠٠٦/٥/١٧، على موقع www.aljazeera.net

[٢] أكرم البني، الهيمنة الأمريكية على موقع Mhtml:file//c: /documentsandsetting/fahswe

[٣] سعد على حسين، مصدر سبق ذكره، ص ـ ص٢٣-٢٥.

[٤] للمزيد من التفاصيل عن أهمية العراق الإستراتيجية انظر عادل محمود مظهور، الإدراك الاستراتيجي للمحافظين الجدد مع إشارة إلى العراق، الملف السياسي، العدد ١٤، مصدر سبق ذكره، ص ـ ص٣٠-٣٣.

[٥] أكرم البني، مصدر سبق ذكره، ص٢.

[٦] إبراهيم غرايبة، مصدر سبق ذكره، ص٣. للمزيد من التفاصيل عن مدى مشروعية الحرب على العراق انظر، خليل إسماعيل ألحديثي، تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق، المستقبل العربي، العدد ٣٢٤، شباط ٢٠٠٦، ص ـ ص١٠٩-١١٢.

الادارة والقيادة العسكرية، جميعاً تقديم تصور دقيق للعراق والعواقب الممكنة لغزوه، ولقد فشل كل منهم في ممارسة تلك المسؤولية واختار صانعو السياسة الرئيسون في الدولة أن يتصرفوا على أساس نظرة محدودة وعقائدية(إيديولوجية) للعراق، نظرة خططت لتعريف مفرط في التفاؤل بالنجاح ولكن ليس للمخاطر ولا للفشل، ولا يمكن لصانع سياسة مدني أو عسكري رفيع المستوى أبدا أن يقرر التركيز على القتال وتجاهل البعد السياسي للحرب، إذا فأن هزيمة العدو دائماً وسيلة إلى غاية ولها ايضاً معنى إذا كان بالإمكان ترجمتها إلى نجاح سياسي والى نتيجة إستراتيجية كبرى، ويكمل كوردسمان .. ان الادارة أخفقت في مواجهة هذه المسؤولية عند مستوى أساسي، وانه لم يكن هناك تخطيط حقيقي لعمليات تحقيق الاستقرار، إذ لم يود صناع السياسة الرئيسون أن ينخرطوا في بناء الدولة واختاروا أن يعتقدوا إن إزاحة صدام حسين من السلطة من شأنه أن يدع الحكومة العراقية تؤدي وظائفها وتبقى على حالها، ويختم تحليله بالقول انه لم تبذل أي جهود حقيقية من اجل تأمين الاستقرار والأمن في مدن العراق[١]، وان القوات الأمريكية أدت دوراً في خلق الظروف التي في ظلها تمكنت المقاومة من التطور والازدهار ولم يتحسن الوضع خلال العام الذي تلى الاحتلال[٢]، ولم تتدفق مصادر كبرى إلى خلق قوات عراقية حتى خريف ٢٠٠٤، وقد سلكت الإدارة الأمريكية سلوكاً تجاهلياً تجاه المقاومة كما لو كانت مجموعة صغيرة من المتشردين والإرهابيين مع تجاهل ذكر كلمة مقاومة[٣].

وفي هذا التحليل الذي قدمه المحلل الأمريكي كوردسمان تتوضح جوانب من الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق والتي اعتمدت الهدم ولم تعتمد البناء، ورغم إن هناك الكثير من الآراء التي توافقه فيها الدراسة إلا أن هناك بعض النقاط التي نراها غير دقيقة في تحليل كوردسمان واهم هذه الملاحظات

١. إن ما حدث هو إخفاق، إلا أن الواضح بعد سنوات من الاحتلال انه لم يكن إخفاقا بل كان امراً مع سابق التخطيط والتدبير.
٢. سعت القوات المحتلة لدفع مؤسسات الدولة والحكومة للانهيار بل وحلت أهم المؤسسات الأمنيةو العسكرية ولم توجد البديل المناسب لها وما انشأ بعد الاحتلال كان في معظمه مخترقاً ولم يبن على أسس منصفة.
٣. لم يكن هناك حسن نوايا في كل ما تقدم بل كانت كلها مقصودة وتطبيقاً لإستراتيجية المحافظين الجدد المسماة الفوضى الخلاقة.

وما يهم هذه الدراسة إن الإستراتيجية الأمريكية في العراق قد خلقت أوضاعا أمنية واجتماعية على مستوى عالٍ من الانهيار، وهذا ما سنبحثه في المحورين التاليين:

المحور الأول: الوضع الأمني في العراق:

---

[١] انتوني كوردسمان، حرب العراق ودروسها لتطوير القوات المحلية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٤، مصدر سبق ذكره، ص١٧.
[٢] المصدر نفسه، ١٨.
[٣] نصيف الناصري، الجثث مجهولة الهوية ببغداد والإرث العراقي في القتل، على موقع، www.islamonline.net

سيطرت القوات الأمريكية على بغداد يوم ٢٠٠٣/٤/٩ وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية الكبرى يوم الأول من أيار من العام نفسه وكان من أول قرارات الحاكم المدني لسلطة الاحتلال بول بريمر حل الجيش العراقي وقوى الأمن مع حل وزارة الإعلام وإيقاف العمل في الكثير من المؤسسات الحكومية[١].

وقد جرى العمل على تقويض وتفكيك هذه المؤسسات، وخاصة الأمنية والعسكرية التي كانت تتألف من الجيش والشرطة وحرس الحدود وشرطة النجدة، وقد ترافق مع التفكيك اتساع عمليات العنف كالاغتيالات وحالات الاختطاف أو ما يعرف بالاختفاء القسري وفي ظل تصاعد التدهور الأمني شاعت حالات الفوضى والسلب والنهب وبذلك عرفت الجريمة المنظمة طريقها إلى العراق، ولم تستطع القوات المشكلة حديثاً وفي ظل الحكومات المتعاقبة الحيلولة دون تفشي هذه الظاهرة أو الحد منها، وإذا كانت الأعمال الإجرامية عشوائية في البداية فإنها بدأت أكثر تنظيماً فيما بعد[٢].

وبدا الخوف يصيب المجتمع العراقي وكانت الحياة الاعتيادية معدومة ببغداد مع فرض حظر التجوال وإغلاق الشوارع والجسور وبناء الجدران الكونكريتية[٣]، هذا عدا عن الأسلاك الشائكة وتسيير الدوريات في ارتال من العربات العسكرية داخل بغداد وخارجها وإطلاق النار على مدنيين بدون تحذير[٤].

ولم يتحسن الوضع الأمني خلال السنوات التي تلت الاحتلال، إلا بصورة جزئية، وبإمكاننا تقسيم الحالة الأمنية في العراق خلال السنوات التي تلت الاحتلال إلى ثلاث:

أولا: منذ الاحتلال ٩ نيسان ٢٠٠٣ وحتى شباط ٢٠٠٦(تفجير المرقدين العسكريين في سامراء).

ثانياً: منذ شباط ٢٠٠٦ وحتى(خطة فرض القانون في شباط ٢٠٠٧).

ثالثاً: منذ شباط ٢٠٠٧ وحتى وقتنا الحاضر.

لقد تصاعد العنف في العراق خلال الحقبة الأولى بصورة كبيرة ودامت حالة الانفلات الأمني طوال الحكم الأمريكي المباشر، إلا إن العنف لم يتراجع خلال عهد الحكومات المتعاقبة وقد تعددت صور العنف وتنوعت خلال الحقب الثلاثة المذكورة أعلاه ومنها:

أولا: صور العنف في العراق.

١. استخدام السيارات المفخخة، التي توقع عشرات وأحيانا مئات الضحايا، مثل تفجير شاحنة محملة بالوقود يوم ١٧ تموز ٢٠٠٥ مما أدى إلى مقتل ٩٨ مدنياً وإصابة ما يقرب ١٥٠ آخرين في جنوب بغداد، وقد حدثت عشرات من حالات تفجير السيارات المفخخة لم يكن أولها تفجير مقر الأمم المتحدة في آب ٢٠٠٣، واستمرت حالات التفجير خلال الحقب الثلاث التي حددتها الدراسة وما زالت.
٢. تعرض العلماء العراقيين والأكاديميين والأطباء للخطف والقتل والاغتيالات المنظمة مما يدل على وجود جهات معادية للعراق تستهدف تفريغ البلاد من

---

[١] عبد الجبار السامرائي، الخطف والاغتيالات المنظمة لعلماء العراق، الزمان، العدد ٢٢٢٨، ٢٠٠٥/١٠/٢.

[٢] فوزي الراوي، حول الأوضاع السياسية والاجتماعية العراقية تحت الاحتلال، المستقبل العربي، العدد ٣١٧، تموز ٢٠٠٥، ص١٦٢.

[٣] المصدر نفسه، ص١٦٣.

[٤] انتهاكات حقوق الإنسان في العراق(وثيقة) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، المستقبل العربي، العدد ٣٢٠، ٢٠٠٥/١٠، ص٣١.

العقول، وقد تم اختطاف عدد كبير من الأطباء البارزين ذوي الاختصاصات النادرة بغية تجفيف منابع الكفايات العراقية المتميزة، وبسبب هذه العمليات تمت هجرة العشرات منهم خارج العراق، وأشار صحفي بريطاني(روبرت فسيك) بأصابع الاتهام إلى الموساد الصهيوني بأنه وراء اختطاف العلماء واغتيالهم[١]، فضلاً عن جهات إقليمية أخرى تتمثل في بعض أجهزة المخابرات الإقليمية، وقد حملت هذه الجهات أسماء العلماء العراقيين والأكاديميين في قوائم تم توزيعها في الشوارع خلال الأيام الأولى للاحتلال بقصد العمل على اغتيالها وكانت العملية تتم تحت نظر قوات الاحتلال وسمعها، وبدعوى إنها تصفية لعناصر حزب البعث الحاكم سابقاً في العراق[٢].

وشرعت جهات عدة بحملات كبرى لتصفية وقتل واختطاف المئات من أساتذة الجامعات، وهو ما دفع المئات منهم للهرب خارج العراق للحفاظ على حياتهم وتشير إحصائية عراقية إلى أن أكثر من ١٥٠٠ شخص من الأساتذة والأطباء وعناصر الأجهزة الأمنية والعسكريين السابقين تم اغتيالهم ولم تتمكن الأجهزة الأمنية من الكشف عن أية عملية أو تلقي القبض على منفذيها[٣] وقد تصاعدت هذه الصورة خلال الحقبة الأولى بصورة خاصة.

٣. تزايد عمليات القتل الجماعي وظاهرة الجثث المجهولة الهوية في أماكن متفرقة من البلاد وبدون الإشارة إلى جهة معينة تمارس هذه العمليات مع ظهور حالة ممارسة هذه الجرائم من قبل عصابات مرتدية أزياء الشرطة ومرتدية أقنعة سوداء، فأصبح من المستحيل التمييز بين قوات الأمن والمسلحين[٤]، وفي واقع الأمر لم تجر تحقيقات حول هذه المجموعات في أصلها ودورها ومن يقف خلفها، وقد بدأت ظاهرة الجثث المجهولة الهوية منذ الحقبة الأولى إلا أنها تزايدت لاحقاً خلال الحقبة الثانية مع تصاعد العنف الطائفي ووصل عددها إلى ٥٠ جثة يومياً. إلا أن هذه الظاهرة تراجعت خلال الحقبة الثالثة إلا أنها لم تنته الى حد ألان.

٤. ظهور الميليشيات وتصاعد نشاط الجماعات المسلحة: ظهرت الجماعات المسلحة منذ الاحتلال ومارست بعضها المقاومة ضد الاحتلال، مما أدى إلى تصاعد الخسائر في قوات الاحتلال، فكان الحل اختراق هذه الجماعات وتوجيهها لضرب المجتمع العراقي بقصد تشويه حركة المقاومة، أما خلال الحقبة الثانية فنجد إن بغداد خاصة شهدت نشاطاً للجماعات المسلحة والميليشيات التي عملت على القتل على الهوية والتهجير الطائفي على أمل الفصل بين الطوائف وإخلاء الأحياء المشتركة للون طائفي واحد وبدأت هجرة داخلية واسعة أعادت صياغة المشهد ألاثني والطائفي في العراق، وتشير المعلومات التي صدرت عن جمعية الهلال الأحمر العراقية إلى انه في بغداد وحدها هناك ١٧٠ ألف أسرة شكل بمجموعها مليون شخص قد هربوا من بيوتهم ، وبشكل عام فأن العداء الطائفي والاثني كان

---

[١] عبد الجبار السامرائي، مصدر سبق ذكره،
[٢] علي الجابري، أيادي خفية تغتال الكفاءات، جريدة الزمان، العدد ٢٣٣٥، ٢٠٠٦/١٢/١٩.
[٣] المصدر نفسه، ص٥.
[٤] نصيف الناصري، مصدر سبق ذكره، ص٥.

السبب الأهم من اسباب التهجير، وتكشف نظرة عامة للأرقام انه منذ تفجير مرقدي الإمامين في سامراء بدأ نزاع طائفي حاد حيث صار العرب السنة ينتقلون صوب الشمال والغرب بينما لجأ العرب الشيعة صوب الجنوب والمسيحيون صوب الشمال النائي[١].

وقالت صحيفة بريطانية إن مئة إلف عراقي من مختلف الطوائف أجبرهم العنف الطائفي على الرحيل من الأحياء المشتركة بعد تفجير المرقدين في سامراء والذين يعيشون في مخيمات[٢] وقد تراجعت هذه الصورة خلال الحقبة الثالثة.

٥. تفجير المساجد والحسينيات: تصاعدت هذه الممارسة بصورة كبيرة خلال الأيام التي تلت تفجير المرقدين العسكريين في سامراء وقد أدت إلى اتجاه أطراف الصراع إلى مهاجمة المساجد والجوامع بدون وجل في بغداد ومدن أخرى وقد أدت إلى تدمير أو إصابة أكثر من ١٢٠ جامعاً حسب إحصائيات الوقف السني في البصرة وديالى وبغداد وبابل فضلاً عن اغتيال ما يزيد عن ال٣٠٠ شخصاً من شيوخ الجوامع وروادها مع استهداف حسينيات في الدورة والحلة[٣].
٦. استخدام الأحزمة الناسفة والتفجيرات الانتحارية وتحديداً من قبل تنظيم القاعدة الذي قام بعشرات العمليات الانتحارية وأدت إلى سقوط مئات الضحايا سواءاً في سوق الغزل وسط بغداد أو في بغداد الجديدة أو في تلعفر أو مدن عراقية عدة، وقد استمرت هذه الظاهرة خلال المراحل الثلاث التي حددتها الدراسة وما زالت مستخدمة حتى الآن.
٧. الاختطاف: مارست جماعات مسلحة وعصابات الجريمة المنظمة عمليات خطف مفردة أو جماعية لإغراض سياسية ،وتم اختطاف رهائن من جنسيات مختلفة وقد لجأت هذه الجماعات في معظم الحالات إلى قتل رهائنها وفي بعض الحالات تم إطلاقهم بدفع الفدية أو تقديم تنازلات معينة، وهناك حالات خطف قامت بها جماعات مسلحة مرتدية أزياء الشرطة والأجهزة الأمنية مثل اختطاف موظفي ومراجعي إحدى دوائر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقد اغتيل في هذه العملية الكثير من الأكاديميين العراقيين، وقد مورس النوع الأول من عمليات الاختطاف خلال الحقبة الأولى في حين مورس النوع الثاني خلال الحقبة الثانية، أما النوع الثالث فقد مارسته جماعات الجريمة المنظمة، حيث يتم اختطاف أشخاص وتجبر عوائلهم على دفع فدية بغية إطلاقهم[٤]، وقد مورست خلال الحقب الثلاث وما تزال، ولم يعرف العراق هذا النموذج من الجريمة من قبل الاحتلال.

وهناك صور أخرى من العنف خرقت الوضع الأمني قد لا تشير إليها دراستنا إلا انها واضحة ومعروفة من قبل كل المهتمين بالشأن العراقي ولكن لتحليل هذه الظاهرة فلا بد من بحث أسبابها وتحليلها:

---

[١] جيمس غلاند واليسار روبين، النزوح يعيد رسم خريطة العراق الطائفية والاثنية(خدمة نيويورك تايمز) نقلاً عن جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٥٢٣، ٢٠٠٣/٦/٢٠.
[٢] جريدة الشرق الأوسط، العدد ٥٢٧٤، ١٣-٢٠٠٦/٥/١٤.
[٣] جريدة الحياة، العدد ١٥٧١٦، ٢٠٠٦/٤/١٥.
[٤] نصيف الناصري، مصدر سبق ذكره، ص

ثانياً: أسباب التدهور الأمني: هناك أسباب عدة نجملها بالاتي

١. الاحتلال الأمريكي للعراق: سعى الاحتلال عمداً إلى خلق حالة الفراغ الأمني في العراق لتبرير بقائه لأطول مدة ممكنة ولم يكتف بذلك بل حول العراق إلى بؤرة لجذب الجماعات المناوئة للولايات المتحدة، وأتاحت الفرصة للعديد من الجماعات والدول لشن حروبها بالوكالة في العراق[١].
٢. الحكومات العراقية المتعاقبة: تم تشكيل الحكومات العراقية على أساس التمثيل الطائفي والعرقي وتحت الإشراف الأمريكي، ومنذ مجلس الحكم وحتى الحكومة الحالية مما أدى إلى نشوب صراعٍ على السلطة وخلق التوترات بين مختلف مكونات الشعب العراقي، مع تشكيلٍ حكومات كانت سبباً في التوتر الطائفي من جهة ولم تقدر ايضاً على كبح العنف المتصاعد من جهة ثانية وقد لعبت الولايات المتحدة بالورقة الطائفية بغية إضعاف القوى الداخلية وفي سعي لإغراق العراق بما يشبه الحرب الطائفية لمنع تصاعد المقاومة ضد الأمريكان مع خلق حكومات ضعيفة تبقى بحاجة للوجود الأمريكي في العراق[٢].
٣. الشركات الأمنية الأجنبية العاملة في العراق: أصبح العراق بعد الاحتلال أهم مناطق الجذب للمرتزقة الحالمين بحصد الثروات، حيث استعانت القوات الأمريكية بشركات أمنية لحماية بعض قواتها ومؤسساتها في العراق كما استعانت ببعضها في المواجهات مع المقاومة العراقية، وقد أقدمت هذه القوات المرتزقة على قتل عراقيين وكان لها دور واضح في تراجع الوضع الأمني في العراق، وهناك العشرات من هذه الشركات، ولم تكتف هذه الشركات بمهامها بل اشترك رجالها بعمليات السلب والنهب وكونوا عصابات للجريمة المنظمة قامت بقتل مدنيين عراقيين مع ممارستها خروقات لحقوق الإنسان. ويقدر عدد هذه الشركات في العراق ب٤٠ شركة تضم أكثر من ٥٠ ألف متعاقد يتقاضى الواحد منهم بين ألف وألفي دولار، الأمر الذي يكلف الخزينة العراقية ملايين الدولارات، وهذه الشركات لا تعمل بعيداً عن وزارة الدفاع والمخابرات المركزية الأمريكية وتكلف بمهام من قبلهما وتمارس اعمالاً قذرة تحرمها الاتفاقيات ويحاسب عليها القانون الأمريكي[٣]. وقد منحت هذه الشركات كونها من المتعاقدين مع البنتاغون الأمريكي حصانة من المساءلة أمام القضاء العراقي وحدثت حالات عدة لقتل مدنيين عراقيين بدون أن يقدموا لمحاسبة أو مساءلة[٤].

---

[١] آمال وهاب عبد الله. (العنف وأزمة الاحتواء(دراسة حالة العراق))، في الرأي الآخر(العنف الطائفي أسبابه نتائجه)، الحلول الجذرية، نشرة تصدرها وحدة البحوث والدراسات الإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص٤٢.

[٢] محمد الجندي، الزعزعة البناءة(الفوضى الخلاقة)، الحوار المتمدن، العدد ١٢٢٥، ٢٠٠٥/٧/٢٤، على موقع قاسيون، شبكة الانترنيت.

[٣] للمزيد من التفاصيل انظر فهمي هويدي، المرتزقة الوجه البشع في العراق المحرر جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٥٢٩، ٢٠٠٧/٩/٢٦.. وللمزيد انظر حسن عيسى، المرتزقة الجدد، المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، بيروت، ٢٠٠٦، ص ـ ص١٤٣ـ١٤٩.

[٤] للمزيد من التفاصيل، انظر باسيل يوسف بجك، الاليات القانونية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات الجرائم، المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، حزيران ٢٠٠٦، ص ـ ص١٢١ـ١٢٣.

٤. سياسات الاحتلال الأمريكي ومنها.
أ. تفكيك مؤسسات السلطة القديمة وخلق شرائح أطلقت عليهم تسمية المهمشين الذين شعروا بالعزلة والإقصاء وعدم القدرة على مزاولة أعمال تمكنهم من العيش الكريم[١].
ب. فتح الحدود ودخول السلاح والمسلحين عبرها، كان له دور في الوضع الأمني المتدهور حيث مثل هؤلاء المسلحون أطرافاً إقليمية ودولية لها مصلحة في الاختلال الأمني العراقي، أما الأمريكان فكانت غايتهم خلط المقاومة بالإرهاب وعدم امتلاك القدرة على التمييز بينهما.
٥. كان للتحولات السياسية التي أعقبت سقوط النظام وما رافقها من صراعات اثر في توفير بيئة مناسبة لإنعاش خطاب الجماعات المسلحة، فكانت الساحة العراقية بيئة خصبة لظهور العديد من الأحزاب التي جعلت حياة المواطن مضطربة مع افتقاره للإحساس بالأمان، مما ساعد في تنامي التطرف، وفي ظل هذه الفوضى أصبحت الطائفة والتكوينات الطائفية والمذهبية هي الملاذ الذي يحقق الحماية للمواطن، وكذلك الانتماء إلى الأحزاب والقوى السياسية ، مما ساعد في خلق الانقسام الطائفي،[٢]، علاوة على دور الخطباء وشيوخ الجوامع والحسينيات الذين عمدوا في خطبهم ودروسهم إلى النفخ في نار الطائفية مما أدى إلى إحتراقهم بها قبل غيرهم.
٦. على صعيد المجتمع العراقي: واجه العديد من المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والسياسية التي تراكمت عبر مرحلة معقدة من الزمن وأصبحت تفرض على المجتمع بصورة حادة ومتزامنة، وعلى سبيل المثال يكفي الإشارة إلى المشكلة الاقتصادية و مشكلات في التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة والتهجير المستمر والفساد الإداري ناهيك عن مشكلات مرتبطة بقضايا أكثر حساسية كالمواطنة والهوية والانتماء[٣]، وتمثل هذه المشكلات بمجملها بيئة ملائمة لتنامي مظاهر العنف والتطرف والفساد والجريمة في المجتمع.
٧. الصراع السياسي في العراق: شكلت الكيانات السياسية العراقية على أساس طائفي فأشاعت هذه القوى النزعة الطائفية التي أصبحت تكتنف جميع جوانب الحياة السياسية فولدت مناخاً من الاستقطاب الطائفي والاثني، أدى إلى خلق أزمة سياسية خانقة نتيجة التنافس على السلطة السياسية والهيمنة الاقتصادية على موارد النفط، ومع اشتداد الأزمة نتيجة لهذا الاستقطاب والتنافس بدأت الأطراف المتحالفة مع الاحتلال تشكك بالقوى الجديدة المشاركة في العملية السياسية وترفض مشاركتها في النفوذ السياسي والموارد الأمر الذي أدى إلى تصعيد أجواء التوتر والثأر الطائفي[٤]. وبدأ الصراع الطائفي كصورة من صور الصراع

[١] سهيلة عبد الأنيس، في أسباب العنف الطائفي، من الرأي الأخر، مصدر سبق ذكره، ص ـ ص٣٧-٣٨.
[٢] المصدر نفسه، ص٣٨.
[٣] أمال وهاب عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ـ ص٤٠-٤١.
[٤] راقية القيسي، العنف الطائفي في العراق الجديد مسؤولية من، جريدة الزمان، العدد ٢٣٧٥، ٢٠٠٦/٤/١٦.

السياسي إلا انه ارتدى ثوباً طائفياً، ثم تطور ليصبح صراعاً في إطار الطائفة الواحدة سواءاً القوى السياسية والمسلحة التي في الجنوب التي تصارعت حول عملية تهريب النفط أو السيطرة على المراقد الدينية أما في الغرب فقد تصارعت الحركات المسلحة حين حاولت احدها(القاعدة) فرض رؤيتها على القوى الأخرى وإجبارها على الانضواء تحت مشروعها مما أدى لدخول هذه القوى في صراع ضد بعضها البعض بل وتحالف بعضها مع القوات الأمريكية والقوات الحكومية، حيث تم تشكيل ما يعرف بقوات الصحوة في غرب العراق، وديالى وبعض أحياء بغداد مما أدى لضرب تنظيم القاعدة[1]، ورغم سقوط عشرات الضحايا إلا أن هذه المواجهات قد أدت الى تحسن الوضع الأمني بصورة من الصور والحد من التدهور الأمني رغم عدم استتبابه بصورة كاملة ومع فرض خطة فرض القانون حسب الحقبة الثالثة لدراستنا تراجع التدهور الأمني في بغداد ومحافظات عراقية عدة إلا أنها لم تتحسن بصورة نموذجية، وتراجع التهجير الطائفي وعدد الجثث المجهولة الهوية، رغم وجود صراعات مع بعض التنظيمات المسلحة سواءاً ببغداد أو في بعض مدن الجنوب، إلا أن الملاحظ إن استخدام السيارات المفخخة والأحزمة الناسفة استمرت كأكثر ظواهر العنف شيوعاً خلال الحقبة الثالثة مما ساعدت على استمرار عدم الاستقرار في الشارع العراقي.

وعلى الرغم من بعض الانجازات التي حققتها خطة فرض القانون إلا أن لتطبيقاتها الكثير من العيوب ليس اقلها خلق الحواجز الكونكريتية التي تحاصر أحياءا كاملة في بغداد وكأنها ترسخ التقسيم الطائفي الذي خضعت له هذه المدينة العريقة في التواصل بين طوائفها، وكذلك فان هذه الانجازات لم تكن حلولاً جذرية لأغلبها وذلك لان منطلق تعامل الأجهزة والمؤسسات الرسمية المعينة مع المشكلات الكبرى كانت وما تزال تقوم على تهدئتها وتسكينها وليس على تقديم الحلول الشاملة والمدروسة لها مع توفير مقومات تنفيذها بفاعلية[2]. وكذلك اعتماد القوى الأمنية والعسكرية العراقية الكبير على الدعم الأمريكي إذ لا تستطيع أن تحافظ على الأوضاع بدون هذا الدعم.

وفي تقييم نهائي للوضع الأمني نجد انه تدهور بصورة كبيرة خلال الحقبة الأولى للاحتلال وتدهور بصورة اكبر وأوسع خلال الحقبة الثانية حتى أصبح الشعب العراقي في ظلهما وحسب وصف اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه (مدنيون بدون حماية)، وذكر التقرير إن الشعب العراقي بأسرة تأثر بالعنف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[3] وفي ظل الحقبة الثالثة نجد تراجع العنف بصورة ملحوظة، والمأمول هو تأمين الوضع الأمني بإزالة أسباب العنف وليس فقط التركيز على نتائجه، وفي إكمال لدراستنا لابد من تحليل نتائج العنف الذي كان له أثاره السلبية على الأوضاع الاجتماعية في العراق، من خلال:

المحور الثاني: الوضع الاجتماعي في العراق(نتائج الوضع الأمني)

---

[1] انظر جيمس غلاند واليسار روبين، مصدر سبق ذكره.

[2] آمال وهاب عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

[3] مينا صليبي، الصليب الأحمر الدولي كل من يحمل سلاحاً يتحمل مسؤولية الأمن في العراق، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٦٢، ٢٠٠٧/٤/١٢.

كانت نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق والوضع الأمني المتدهور أثراً سلبياً على المجتمع العراقي حيث عانى هذا المجتمع من جملة من الأمراض والأزمات الاجتماعية وابرزها :

١. البطالة: لم تظهر هذه الأزمة بعيد الاحتلال الأمريكي بل تفاقمت بسبب حروب النظام السابق وتعرض العراق إلى الحصار الاقتصادي، حيث أدى إلى تراجع نسبة الأعمال والوظائف المعروضة في سوق العمل وبعد أن كانت البطالة لا تتجاوز ٨% خلال الثمانينيات وصلت إلى ٣٠% من القادرين على العمل، إلا أن هذه النسبة تصاعدت بصورة مخيفة مع الاحتلال الأمريكي[١]، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى ٨٥% خلال العام الأول من الاحتلال[٢] وخلال السنوات التي تلت ومع تردي الأوضاع الأمنية لم يتحرك الاقتصاد العراقي، لقد تفاقمت البطالة نتيجة لتدهور الوضع الأمني وكان تدهور الوضع الأمني نتيجة من نتائج البطالة. حيث اتجه الآلاف من العاطلين عن العمل والذين سرحوا من أعمالهم للمشاركة في أعمال العنف[٣]، من جريمة وسلب ونهب وسرقة.

٢. ارتفاع نسب الأرامل واليتامى: أدى ارتفاع نسب التدهور الأمني والعنف الطائفي إلى تصاعد نسب الأرامل واليتامى في العراق، حيث كشفت نائبة في البرلمان العراقي إن عدد الأرامل في العراق يصل إلى ثلاثة ملايين أرملة جراء الحروب المتعاقبة خلال عهد النظام السابق وما تلاه من احتلال وتزايد الإرهاب المنظم والعنف الطائفي، وهذه كارثة إنسانية يصعب وصفها[٤].

وكذلك ذكرت تقارير لمنظمة اليونيسيف إن عدد الأطفال الأيتام في العراق يقدرون بنحو ٤ـ٥ مليون طفل وانهم في تزايد نتيجة لأعمال العنف والوضع الأمني غير المستقر، وقد تضاعفت اعداد اليتامى بصورة خيالية خلال السنوات الأخيرة نتيجة العنف الدموي[٥]. إن تضاعف أعداد اليتامى والأرامل يحتاج إلى سياسة حكومية لاحتواء هذه المشكلة الاجتماعية ذات التأثير المهم على استقرار المجتمع وتكافل فئاته.

٣. تدهور الوضع المعاشي: تدنى المستوى المعاشي للمجتمع العراقي وتزايدت نسبة الفقر والبطالة وارتفاع معدلاتها بصورة لم يسبق لها مثيل في ظل الاحتلال الأمريكي، وقددمرت ايضاً البنى الأساسية للاقتصاد العراقي الذي اثر في جميع النواحي المدنية سواءاً الصحية أو التعليمية والتنمية البشرية بل إن سوء التغذية أصبح مشكلة متفاقمة في عموم محافظات العراق التي ولدت نقصاً للمناعة وانتشار الأمراض مع النقص الشديد في الأدوية،ولم تكن حالة التدهور في المستويات المعاشية حصيلة سنوات الاحتلال فقط[٦]. بل سبقته سنوات الحصار

---

[١] جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٧٩٢، ٢٠٠٥/٩/١٩.
[٢] جريدة البصائر، العدد ١١٥، ٢٠٠٥/١١/١.
[٣] صلاح عبد الرزاق، البطالة والمخدرات والتطرف تهدد الشباب، جريدة الزمان، العدد ٢١٠٦، ٢٠٠٥/٥/١٠. وانظر جريدة البصائر، العدد ١١٥، ٢٠٠٥/١١/١.
[٤] نعمان الهميص، برلمانية عراقية حقوق المرأة في تراجع في العراق، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٤٠٠، ٢٠٠٧/٥/٢٠.
[٥] جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٥٨، ٢٠٠٧/٤/٨.
[٦] هيثم كريم، الفراغ الحتمي في العراق وتداعياته، جريدة الصباح، ٢٠٠٦/٦/١٠.

ألتي دامت ١٣ عاماً إلا أن مستويات الفقر تصاعدت وأصبح نصف السكان في مستوى الفقر[١] وبصورة أكثر دقة فان نسبة الفقر وصلت ٤٢% أي حوالي ٢ مليون عائلة[٢] وفي إحصائيات للأمم المتحدة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية إن ثلث الشعب العراقي يعيشون في حالة فقر[٣]، إن ارتفاع مستويات الفقر ترجع إلى الاحتلال أولا والفساد المستشري في مؤسسات الدولة المختلفة ثانياً مما يؤدي إلى عدم توجيه الانفاق الحكومي نحو التخفيف من حالات الفقر هذه.

٤. الفساد[٤]: عانى المجتمع العراقي من استشراء حالة الفساد في مؤسساته الحكومية بصورة كبيرة، وهو ليس وليد حقبة الاحتلال فتاريخ الفساد في الدولة العراقية يعود إلى أربعة عقود او أكثر، ولكن مساحته وصنوفه وألوانه لم تكن بهذا الاتساع والتعدد[٥]، وبالتأكيد إن هناك دوراً لضعف أجهزة الدولة في اتساع الفساد، الفساد، إلا أن هناك تكاسلاً واضحاً عن مواجهته أو تماهي مع مقترفيه من قبل مسؤولين حكوميين[٦] وبالتأكيد فان انخفاض المستويات المعاشية قد تكون عاملاً لاستهلال الفساد.

وقضية الفساد ليست حديثة العهد بالعراق بل كانت مستوطنة منذ عقود مضت واتسعت خلال حقبة الحصار[٧]. إلا أن العراق تحول وبعد سنوات من الاحتلال إلى الدولة الأكثر فساداً بين دول العالم حسب تقارير لمنظمات دولية وأشار إلى أن عدداً من المسؤولين العراقيين في مستويات مختلفة يمارسون نهباً منظماً لثروات الدولة يترافق مع تبديد مليارات الدولارات من قبل الاحتلال من الأموال العراقية[٨] التي تم الاستيلاء عليها بعد سقوط النظام السابق وأشار تقرير منظمة السلام الأمريكية إلى إن العراق يحتل المرتبة الثالثة بين دول العالم الأكثر فشلاً والعراق وفق تقييم منظمة الشفافية العالمية يتصدر قائمة أسوء دول العالم في الفساد المالي والإداري بسبب النهب الواسع لثرواته وموارده وسوء الإدارة فيه حيث وصل انتشار الفساد الإداري حسب هيئة النزاهة إلى ٧% وهذا يعني إن ثلاثين بالمائة من الأجهزة مهنيه فقط، وهناك فساد إداري يفوق حدود التصور حيث تفشى الرشا وبيع أملاك الدولة وضياعها ومنح الوظائف دون استحقاق وهناك صفقات مريبة من

---

[١] الشرق الأوسط، العدد ٩٧٩٧، ٢٠٠٥/٣/١٦.

[٢] للمزيد من التفاصيل انظر، فرج صباح الالوسي، الحرب الأهلية.. تجارب معاصرة، مجموعة باحثين، وقائع ندوة احتمالات الحرب الأهلية في العراق تساؤلات ورؤى متبادلة، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، ص٢٩.

[٣] الشرق الأوسط، ١٠٣١٠، ٢٠٠٧/٢/١٩.

[٤] الفساد هو استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة هو إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص. وللمزيد من التفاصيل عن الفساد انظر منير الحمش، الاقتصادي السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، حزيران ٢٠٠٦، ص ـ ص٦٢ـ٦٣.

[٥] جريدة البصائر، العدد ١٤٨، ٢٠٠٦/٧/١٩.

[٦] المصدر نفسه.

[٧] الشرق الأوسط، العدد ٩٩٩٧، ٢٠٠٦/٤/١٢.

[٨] للمزيد من التفاصيل انظر فوزي الراوي، حول الأوضاع السياسية والاجتماعية العراقية تحت الاحتلال، المستقبل العربي، العدد ٣١٧، تموز ٢٠٠٥، ص١٧.

دراسات دولية ـــــــ

وجود أزمة بدأ يعيشها المجتمع وتعاظمت في الاحتلال[1]، لقد تراجعت القيم الأصيلة للمجتمع خلال الحروب المتعاقبة ثم الحصار وأخيرا الاحتلال.

أما أهم نتائج الفراغ القيمي فهي ازدياد حالة العنف السياسي والطائفي منه خاصة الذي يعد غريباً على منظومة القيم العراقية إذ لم نشهد قبل ٢٠٠٣ بروزاً للمكونات السابقة للدولة والمتمثلة بالطائفية والمذهبية والتخندق خلفها[2]، ثم بروز الفساد الإداري والمالي الذي كان نتيجة لانهيار منظومة في العراق وأخيرا توسع الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات التي تزايدت في ظل الاحتلال[3]، مع بروز التطرف الذي وجد تربته الخصبة في الفقر والجهل والنزعة إلى الجريمة وممارسة السلطة المتوحشة التي نراها من بعض هذه الجماعات المسلحة والتي استطاعت استقطاب فئات من المهمشين أو الفقراء أو العاطلين عن العمل، إلا أن الملاحظ انكشاف دور هذه الجماعات وتراجع الكثيرين عن دعمها بل وتسليم قياداتهاعندما اوغلت في دماء ابناء الشعب الواحد وساعدت في خلق الفتنة الطائفية التي دفع ثمنها الشعب بجميع أطيافه.

٧. النزوح داخل العراق: بدأت مواجهة طائفية بصورة ظاهرة عقب تفجير المرقدين العسكريين في سامراء ادت الى حدوث النزوح الداخلي، رغم وجود عمليات نزوح سبقت هذه الأحداث، إلا أنها تصاعدت بصورة مخيفة بعدها، وبدأت عمليات التهجير لأحد ألوان الطيف العراقي من منطقة إلى أخرى قادتها جماعات مسلحة وميليشيات برعاية قوات الاحتلال عبر تأجيج الشكوك والحقد بين فئات المجتمع العراقي، تساعدها في ذلك جهات سياسية ودينية تضرب على وتر التهميش والمظلومية[4]، وقد ارتفع عدد النازحين داخل العراق إلى نحو ٢،٣ مليون شخص وأكدت تقارير إن ٦٥،٣% من النازحين هم من الأطفال دون سن ١٢ وشدد تقرير لجمعية الهلال الأحمر العراقي على ضرورة توفير خدمات مثل التعليم والصحة والأوضاع المعاشية وتحسين الأوضاع الأمنية في مناطق النزوح الأخرى. وقد أطلقت تحذيرات من أن يصل عدد النازحين داخل العراق إلى ٢،٤% إذا استمرت الأوضاع بالتدهور[5]. ويسكن الآلاف من النازحين في مخيمات لا تتوفر بها ابسط المعايير الإنسانية وافتقدت الكثير من العوائل لاماكن سكناها وعملها في إغلاق لأبواب الأمل أمامها، أما أهم نتائجها فهو تقسيم المناطق في بغداد في صورة من التقسيم الطائفي حيث أفرغت أحياء كاملة لصالح طيف مذهبي واحد في تأثير مستقبلي على أبناء الشعب الواحد ووحدته. ورغم تطبيق الخطة الأمنية التي كانت أولى أهدافها إعادة المهجرين إلى أماكن

---

[1] المصدر نفسه.
[2] المصدر نفسه.
[3] صلاح عبد الرزاق، البطالة والمخدرات والتطرف تهدد الشباب، مصدر سبق ذكره.
[4] وللمزيد من التفاصيل انظر مؤيد الونداوي، احتمالات الحرب الأهلية في العراق، المناطق المتوقع أن تشهد تطهيراً طائفياً، من أعمال ندوة احتمالات الحرب الأهلية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ـ ص٨٥ـ٩٢. وانظر ظافر العاني، (تعقيب)، المصدر نفسه، ص١٠٣.
[5] الشرق الأوسط، ١٠٥٧٠، ٢٠٠٧/١١/٦.

سكناهم، إلا أن التطبيق الفعلي كان المحافظة على الوضع القائم بدون محاولات لإعادة النازحين، وكأن الهدف هو خلق هذا التقسيم والمحافظة عليه.

٨. اللجوء خارج العراق بعد سنوات من سقوط النظام السابق، الذي شهد عهده خروج الملايين من العراقيين من بلادهم وتقديم لطلبات اللجوء حول العالم، أصبح العراق يتصدر الدول المصدرة للاجئين، حيث شكل طالبي اللجوء العراقيين ١٤% من طالبي اللجوء ويذكر انه قد تصاعدت طلبات اللجوء بعد الاحتلال وخاصة لأصحاب الكفايات والأكاديميين.وتقول المفوضية السامية للاجئيين إن نحو ٢،٢ مليون عراقي تركوا بلادهم إلى دول الجوار[١]، وتعاني هذه الدول من صعوبات في استيعابهم، ويعاني اللاجئون من صعوبات معاشية وصحية في دول اللجوء.

وفي تفاصيل أكثر ذكرت مفوضية اللاجئين في تقاريرها إن الأردن يستضيف نصف مليون عراقي فر معظمهم من العنف في العراق منذ الغزو وغالبيتهم من العرب السنة ٦٨% والشيعة ٧% والمسيحيون ١٢% وان واحد من كل خمسة يرغب بالهجرة إلى الغرب وان اكبر حقبة تدفق إلى الأردن بين ٢٠٠٣ـ٢٠٠٥ أما في سوريا فيصل عددهم ١،٥ شخص خليط متداخل من الطوائف وتزايدت حركة اللجوء إلى سوريا بعد ٢٠٠٥[٢].

وقد وجه المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(انطونيو جوتيرس) نداءاً إلى المجتمع الدولي للانتباه للاجئبين العراقيين النازحين من بلادهم لتردي الوضع الأمني علاوة على دعم دول اللجوء التي تستضيف أعدادا كبيرة تفوق إمكانياتها حيث يشكلون عبئاً على بناها الأساسية.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية في تقرير لها عن تفاقم أزمة اللاجئين الذين تتزايد أعدادهم[٣]، وأن ازمتهم مازالت مستمرة، وتحمل الحكومة العراقية والقوات المحتلة المسؤولية عن هذه الأزمة الإنسانية ووجوب حلها بتوفير الأمن لجذب اللاجئين للعودة إلى بلادهم.

لقد تعددت الأزمات الاجتماعية التي يعانيها المجتمع العراقي وتنوعت ومست جميع فئات الشعب وأثرت على استقرار المجتمع ووحدته وتحتاج إلى جهود جبارة للتخفيف من هذه الأزمات وأثارها على نسيج المجتمع ومستقبله.

الاستنتاجات

سيطرت الولايات المتحدة على العراق وحققت بهذه السيطرة القدرة على التحكم بالإمدادات النفطية على العالم وقد ارتفعت أسعار النفط بصورة لم يسبق لها مثيل واستطاعت بهذه السيطرة التحكم بالإمدادات النفطية وأسعارها إلى دول العالم و امتلكت القدرة على التحكم في اقتصاديات دول العالم الصغرى والكبرى وقد خضعت دول كثيرة كانت متمردة على الإرادة الأمريكية إلى هذه الإرادة.

---

[١] مينا العريبي، العراق يتصدر لائحة الدول المصدرة للاجئيين، الشرق الأوسط، العدد ١٠٥٢٦، ٢٠٠٧/٩/٢٧.
[٢] الشرق الأوسط، العدد ١٠٥٧٨، ٢٠٠٧/١١/١٤.
[٣] معد الشمري، أزمة اللاجئين العراقيين، جريدة الزمان، العدد ٢٨٣٨، ٢٠٠٧/٥/٥.

أما بالنسبة للعراق فقد تلاعبت الولايات المتحدة في الأوضاع الداخلية للبلد بما يمكنها من التحكم في ثرواته ويؤثر على استقراره وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات أبرزها:

١. إن الوضع الأمني المتردي هو نتيجة من نتائج الإستراتيجية الأمريكية في العراق، حيث أقدمت على إسقاط النظام الحاكم فيه وأقامت بديلا لم يمتلك القدرة على حماية نفسه أو توفير الأمان لمجتمعه، وقد عانى العراق خلال السنوات الخمس الأخيرة من تدهور أوضاعه الأمنية بصورة مفجعة ومورست أعمال عنف لم يعرفها المجتمع العراقي في تاريخه وحتى الخطة الأمنية التي وضعت لم تعد الأمور إلى نصابها بل خففت من بعض صور العنف وأشكاله بدون أن تقضي على أسبابه أو تمكن السلطات الحكومية من إحكام قبضتها على الوضع الأمني، وهناك إمكانية لعودة التدهور الأمني في أي وقت ولأي سبب حسب الإرادة الأمريكية أو حسب تطورات الأوضاع الداخلية في الصراع على السلطة وغيرها، مع حاجة الحكومة العراقية المستمر للوجود الامريكي

٢. لقد أدت الأوضاع الأمنية إلى نشوء أزمات اجتماعية جديدة أو تفاقم أخرى قديمة ومشكلات أثرت على النظام القيمي للمجتمع العراقي وعلى وحدة هذا الشعب وتلاحمه بصورة ايضاً لم يسبق لها مثيل، وان آثار هذه المشكلات وهذا الانقسام ستترك بصماتها على المجتمع العراقي ولعشرات السنوات إلا إذا تداعت قوى وطنية لإصلاح هذه المشكلات ومداواة جروح المجتمع العراقي إلا أن وجود المحتل الأمريكي سيقف دائماً حجر عثرة في أي عملية للإصلاح.